

## العنف المبني على النوع الاجتماعي

# الاهمية ودور مؤسسة لجان العمل الصحي اتجاهه

كثيرا ما نسمع تعليقات وملاحظات حول طرح موضوع قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي وقضايا



العنف ضد النساء في مؤسسة لجان العمل الصحي، وكأنه موضوع ليس من المفترض طرحه وليس من الضرورة نقاشه في هذه المؤسسة، وأن موضوع العنف ضد النساء ليس أولوية في مجتمعنا الفلسطيني، ويوجد قضايا ومواضيع أخرى أكثر أهمية وأكثر الحاجة. ومبررات أخرى يتم ايرادها بعدم طرح موضوع العنف ضد النساء ، مثل أن الأولوية هي للنضال ضد الاحتلال الاسرائيلي كوننا نتعرض و نعاني يوميا من انتهاكات مختلفة يمارسها الاحتلال الاسرائيلي بحقنا، وان مؤسسة اللجان هي مؤسسة صحية وتعني بالشؤون الصحية والمرض وعلاجه والوقاية منه، وما علاقة

المؤسسة بقضايا العنف ضد النساء العنف والنوع الاجتماعي وقضايا تحقيق المساواة بين الجنسين. ما أود طرحه في هذه المقالة ، لماذا نحن في مؤسسة لجان العمل الصحي نطرح ونناقش ونواجه ونعمل من أجل الحد من ظاهرة ممارسة العنف ضد النساء في مجتمعنا الفلسطيني التي تصل في بعض الأحيان الى ممارسة القتل بحق نسانا الفلسطينيات؟؟ سأحاول أن أجيب على ذلك بايراد والتعرض لبعض الأسباب.

كوننا نعمل في موضوع الصحة ، وكوننا نرتكز ومن اساسيات عملنا وبرامجنا على مفهوم الصحة الشمولي الذي عرفته منظمة الصحة العالمية في عام ١٩٤٨ بان الصحة هي : **"حالة من العافية الكاملة البدنية والنفسية والعقلية والاجتماعية وليست حال انتفاء المرض او العجز"**. وبالتالي فاننا نتحدث عن

عافية بدنية ونفسية وعقلية ، والتمتع بهذه العافية ، يعني توفير العوامل والظروف التي تساعد للوصول لهذا المستوى من الصحة وأهمها مكافحة العنف والحد والقضاء عليه وعدم ممارسته ، اذن فان أحد محاور الصحة هو العافية النفسية والعقلية والاجتماعية ، وعدم ممارسة العنف هو أحد هذه العوامل الرئيسية التي ممكن أن تؤدي الى التمتع بالعافية البدنية والعقلية والاجتماعية. السبب الثاني الذي يقودنا ويلزمنا بضرورة العمل للحد من العنف هو ، أن المؤسسة والطواقم الصحية ما زالوا يلقىوا القبول والاحترام والثقة من المجتمع، لذا فان توجه النساء اللواتي يتعرضن للعنف الى المؤسسة الصحية ، لا يواجهن وصمة أو رفض من المجتمع المحيط، مثلما الحال لو توجهن الى مؤسسات أكثر تخصص ومؤسسات أخرى مثل الشرطة والمؤسسات القضائية. والسبب الآخر الذي يدعونا ويوقع علينا المسؤولية ، أن المراكز والمؤسسات الصحية موجودة ومنتشرة في المناطق المختلفة ، حيث أنها موجودة في تجمعات المدن والقرى والمخيمات، لذا فان وصول النساء لتلك المؤسسات يمكن أن يتم بسهولة. ومن الأسباب الأخرى ، بل التي يمكن اعتبارها أساسية ، أن النساء او الأفراد بشكل عام الذين يتعرضون للعنف، فان المكان الأول الذي يتم اللجوء له هو أقسام الطوارئ والمراكز الصحية وذلك حتى يتم تقديم الاسعافات الأولية لهم وخاصة في حال وجود ايداء جسدي بأشكاله المختلفة من جروح ونزيف وكسور ورضوض وحروق أو أية أشكال أخرى من أنواع العنف ،

لذا من المهم أن يمتلك العاملون والعاملات معارف ومهارات تفيدهم في مجال التدخل مع الأفراد الذين يعانون ويتعرضون للعنف حتى يكون بإمكانهم تقديم الدعم والمساعدة. ومن العوامل الأخرى التي تدعونا للتدخل اعتبار موضوع مواجهة العنف أحد المحاور الرئيسية في عملنا، حيث أن العنف قائم ونستقبل نتائجه في أقسام الطوارئ والعيادات التي نعمل بها وبالتالي مواجه العنف والتصدي له والحد منه وتخفيف اثاره يصبح عاملا مهما في عملنا يتوجب علينا العمل عليه ، أن موضوع ممارسة العنف منتشر في مجتمعنا ويتم ممارسته ، حيث أن النتائج الرئيسية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني للعام ٢٠١١ ، أشارت أن نسبة حدوث العنف بين النساء المنتشرة، فحوالي ٣٧% من النساء اللواتي سبق لهن الزواج تعرضن لأحد أشكال العنف من قبل أزواجهن، ٢٩,٩% في الضفة الغربية ، مقابل ٥١,١% في قطاع غزة. كما بلغت نسبة اللواتي تعرضن لعنف نفسي لمرة واحدة على الأقل من هؤلاء النساء ٦.٥٨% ، و ٥٥,١% تعرضن لعنف اقتصادي ، و ٥٤,٨% لعنف اجتماعي ، و ٢٣,٥% لعنف جسدي ، و ١١,٨% لعنف جنسي . وبين التقرير أن حوالي ثلثي النساء المعنفات واللجوء للعائلة هو خيارهن الثاني، وأن نسبة النساء اللواتي تعرضن للعنف وتوجهن الى مؤسسة او مركز نسوي لطلب استشارة هو ٠,٧% . وهذا يعني أن نسبة قليلة جدا من النساء اللواتي يتعرضن للعنف يلجأن للمؤسسات المختصة ، وهذا يقودنا الى أهمية مراجعة العمل بهذا الشأن والبحث عن الأساليب التي تشجع النساء من اللجوء الى المؤسسات المعنية المختصة من أجل تقديم الدعم اللازم لهن. والأخطر أن التقارير والبيانات التي جمعت حول ممارسة القتل ، فقد اشارت البيانات التي صدرت عن تقرير عن مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي، أن عدد النساء اللواتي قتلن خلال العام ٢٠١١ خمسة، وعدد النساء اللواتي قتلن في العام ٢٠١٢ ، ثلاثة عشرة امرأة، ون عدد لنساء اللواتي قتلن في العام ٢٠١٣ بلغ ثمانين وعشرين ، وعدد النساء اللواتي قتلن في العام ٢٠١٤ ، بلغ ١٨ امرأة حتى هذا التاريخ. يبدو من خلال استعراض حالات قتل الاناث خلال الثلاث سنوات الماضية بان **ظاهرة القتل والجريمة واستباحة حياة النساء تتنامى في ظل غياب الوعي والقوانين الرادعة.**

من المهم الإشارة أيضا الى أن ممارسة العنف ضد النساء له آثار كبيرة ووخيمة على الأطفال في الأسرة وعلى أفراد الأسرة بشكل عام وعلى المجتمع وعلى موضوع تحقيق التنمية ، وفي هذه المقالة ، سأطرق فقط الى الآثار الصحية على النساء والأطفال الذي يتعرضون للعنف، كون ممارسة العنف له آثار على المرأة المعنفة بشكل مباشر . فالمرأة التي تتعرض الى العنف تعاني من الجروح المباشرة وآلام مزمنة ومشاكل هضمية ، وأعراض نفسجسمية ومشاكل نفسية مثل القلق والصدمة والاكتئاب. وفي حالة الحمل ، تعاني النساء من مشاكل في الرحم مثل النزيف ، التهابات مهبلية والتهابات في الرحم وأمراض منقولة جنسيا ، ويتعرضن الى الاجهاض، والعنف يمكن أن يؤدي الى الموت أو التفكير أو الاقدام على الانتحار. أما آثار العنف الصحية على الأطفال : قد يصبح الأطفال أكثر ممارسة للعنف ، يعانون من القلق ، يخافون ، يشعرون بالذنب لأنهم لا يستطيعون ايقاف العنف أو أنهم يشعرون بالذنب ويعتقدون أنهم السبب في حدوث العنف، ويواجهون مشاكل في الدراسة، ويشعرون بارتباك في العواطف والمشاعر اتجاه المعنف أو الذي يمارس العنف عليه .

لذا ، ولكل ما تم سرده ، وبما أن قضية ممارسة العنف قضية ما زالت شائكة وما زال يتم ممارستها وبتزايد في مجتمعنا الفلسطيني، فانه مطلوب من كافة العاملين والعاملات في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والقطاعات المختلفة ، سواء التعليمية والصحية والنسوية والحقوقية والاعلامية والتنموية، وأفراد المجتمع، العمل معا وتكثيف الجهود من أجل الحد والقضاء على ظاهرة العنف ضد النساء، ولمؤسسة لجان العمل الصحي دور جدي ومهم في ذلك. ومن المهم طرح الموضوع على كافة المستويات في المؤسسة ، وتدريب الكوادر والقيام بحملات الضغط وكسب التأييد مع أصحاب القرار والمشرعين من اجل التقدم بخطوات عملية من شأنها الحد والقضاء على ظاهرة العنف ضد نساتنا الفلسطينيات. فمجتمع ما زالت تتعرض به النساء الى كافة أشكال العنف ، لا يمكن بأي شكل من الأشكال لتلك النساء أن يساهمن بتطوير مجتمعاتهن ويمارسن حقهن في الحياة العامة والمجتمعية سواء في ميادين العمل والتعليم والمشاركة السياسية والنضال.